الدكتور جوزف طربيه
رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب
ورئيس جمعية مصارف لبنان
لمجلة إتحاد المصارف العربية:

■ أجرت مجلة "إتحاد المصارف العربية" حواراً مفصلاً عن الوضع المصرفي اللبناني مع د. جوزف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس جمعية مصارف لبنان، رئيس ومدير عام الإعتماد اللبناني، فتحدث عن مؤشرات إيجابية طبعت مسار الإقتصاد اللبناني.

□ لقد مثل تحييد لبنان عن حدة الازمة المالية الدولية وتداعياتها المتواصلة على كافة الأصعدة انجازاً باهراً يضاف الى سلسلة الانجازات الأخرى التي يحققها الاقتصاد اللبناني في جبه تطورات غير محسوبة، مدعوماً من القطاع المصرفي والمالي والبنك المركزي ولجنة الرقابة على المصارف حيث تم التنبه مبكراً لخطورة التوظيف في أدوات ومشتقات مركبة، فيما نأمل أن ننجح أيضاً بالحد من الاضرار غير المباشرة للأزمة العالمية وإنعكاسها على معدلات النمو الإقتصادي في مختلف أقطار العالم.

ونحن نعتقد، أن تثبيت إستقرار لبنان سياسياً وأمنياً وتعزيز مسيرة الوفاق وإنجاز الاستحقاقات الدستورية بهدوء وسلام هي المهمة الواجبة المطلوب دعمها من كل القيادات والقطاعات مما يشكل شرطاً أساسياً لدرء التداعيات وعودة الاقتصاد الوطني سريعاً ليحتل موقعاً متقدماً على لائحة المستثمرين والممولين والمؤسسات المصرفية والمالية العربية والدولية.

وإن المؤشرات الإقتصادية في لبنان، حتى الآن، تسير عكس تداعيات الأزمة العالمية، والأرقام تدل على ذلك سواء كان ذلك يتعلق بفائض ميزان المدفوعات، والتراكم القياسي في إحتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، رغم أزمة السيولة العالمية، وكذلك إرتفاع موجودات المصارف ومؤشراتها الاساسية، وتحسن أرقام الصادرات اللبنانية، وإزدياد حركة السياحة، وغيرها من المؤشرات الإيجابية.

■ كيف تنظرون الى الساحة المالية الدولية في ظل الازمة المالية، وما هي التغيرات الكبرى التي يمكن ان نتوقعها؟ وكيف انعكست هذه التداعيات على لبنان؟

□ رغم الظروف الصعبة التي انتجتها الازمة المالية الدولية وتداعياتها بفعل الخسائر الهائلة والتسبب بركود إقتصادي شمل العالم أجمع. فان ما فاجأنا جميعاً ليس الخسائر الحاصلة، إنما أحجامها التي تفوق التصور وما زاد فجيعتنا ليس الخسائر التريليونية في الثروات، إنما فقدان ملايين الاشخاص في العالم لأعمالهم وطرد الملايين من منازلهم الى الشارع. إنها مأساة كونية لا يمكن معالجتها إلا بمواجهة الأزمة والعودة الى النمو.

وفي خضم هذا الإعصار وتداعياته المحققة والمرتقبة الممتدة حكماً الى منطقتنا وإقتصاداتنا ومؤسساتنا وفقاً لمدى إنخراطنا في الاقتصاد الدولي، فإننا نرى، أنه من الأهمية القصوى، تزخيم تحركاتنا في ساحاتنا وأسواقنا الوطنية وعبر الحدود بهدف تبادل الافكار والخبرات وتنسيق الجهود الآيلة الى حصر

الأضرار ودرء ما أمكن منها، فنكون بالتالي مشاركين في معالجة ما يعنينا من الازمة وتداعياتها بدلاً من أن نصبح من ضحاياها أو كبش فداء لدول أو تجمعات تسعى الى تحميل الآخرين أوزار تهور وتلاعب أفراد ومؤسسات كانوا الى الامس القريب، يدعون الريادة والاحتراف في إدارة الاعمال والاموال.

اما فيما يخص القطاع المصرفي اللبناني، فمن المعروف، بانه منذ ما قبل انفجار الازمة المالية الأخيرة، لم ينغمس مطلقا في التعاملات والاصدارات المركبة والمسمومة، كما تمرست المصارف واداراتها في مواجهة التحديات عبر عملية شاملة تكاملت فيها جهود اعادة الهيكلة مع الستراتيجيات الواعدة للنمو والتوسع وفق المواصفات والمعايير الاكثر تقدماً دولياً في المجالات المصرفية والمحاسبية والرقابية ومكافحة غسيل الاموال غير المشروعة، معتمدة، بصورة خاصة، على مخزون متميز واق من الخبرات والتمرس باعمال الصيرفة وادارالاموال.

■ - اذا اعتبرنا ان القطاع المصرفي اللبناني هو في الواقع اكبر من الاقتصاد اللبناني، ما هو تقويمكم لاداء هذا القطاع هذه السنة؟ ما هي توقعاتكم لهذا القطاع في ظل المخططات الحكومية العامة في لبنان؟

□ ان القطاع المصرفي والمالي جزء اساسي وحيوي من الاقتصاد الوطني. وهو يساهم بنحو 5 في المئة من الناتج المحلي. ويتفاعل حكماً مع معطيات البلد وأحداثه، لكنه بموجوداته المحلية البالغة نحو 107 مليار دولار حالياً اي ما يزيد عن 3.5 اضعاف الناتج وبمساحة انتشاره اقليمياً ودولياً وبمزاياه الخاصة اكتسب مرونة فائقة في ادارة التعامل مع احداث طارئة. وراكم مجموعة خبرات اثبتت جدواها في استيعاب تداعيات حالات متكررة من اختلال الاستقرار السياسي الداخلي. فحافظ على نسب نمو مرتفعة توازي على الاقل ضعفي النمو الاقتصادي العام..

على هذا يمكننا التأكيد بان القطاع المصرفي اللبناني يزخر بامكانات وطاقات متنامية بنيوية ومالية وبشرية تشكل احد اهم مكامن القوة في الاقتصاد الوطني وخط الدفاع الحصين بمواجهة المصاعب والازمات التي يتعرض لها على اختلاف انواعها. كما تشكل احد اهم الجسور للتمدد الاقتصادي الخارجي، على خطى استقطاب الرساميل والاستثمارات والانتشار والتواجد في الاسواق الاقليمية والدولية واكتساب مزايا تنافسية لمواجهة متطلبات العولمة واتفاقات تحرير الاسواق.

كما تلتزم المصارف اللبنانية، بشكل صارم، ايضاً الادارة السليمة لمجمل اموالها اي ادارة موجوداتها ومطلوباتها،والمهنيةالعاليةوالتمرس بإدارة الاموال والمخاطر وهذا ما يبدو جلياً في المؤشرات الاساسية المتعلقة بنسبة الملاءة ونسب السيولة والتقليل المستمر لمخاطر التوظيف والاستثمار واحتجاز المخصصات اللازمة لمواجهة الديون المشكوك فيها او الصعبة. وبهذا يمكن الجزم بان المصارف اللبنانية سليمة ومتينة وتمتلك القدرات الكافية لمواجهة اي تطورات محسوبة وغير محسوبة.

وتعترف المؤسسات المالية الدولية كما البنك وصندوق النقد الدوليين ووكالات التصنيف العالمية بان ادارات المصارف في لبنان تتبع سياسات تحصن القطاع وتعززاستقراره، ويحوزالقطاع عموماً تصنيفاً جيداً ومتقدماً احياناً على رغم تأثره بالتصنيف السيادي الذي تتحكم به المديونية العامة والعجز في الموازنة وفقاً للقاعدة المتبعة دولياً في التصنيف.

وبالفعل، فان القطاع المصرفي اللبناني يستمر بالتفاعل الايجابي مع متطلبات "بازل 2" من خلال توسيع قاعدة المساهمين ووضع انظمة

رقابة داخلية مناسبة وذلك بموازاة الالتزام بسائر المعايير والقواعد المعتمدة او المرتقبة للصناعة الدولية، والتي يعمل على نشرها بنك التسويات الدولية وصندوق النقد الدولي ومجموعة غافي وغيرها من الجهات المعنية بالاستقرار المالي والدولي ، اضافة الى تطبيق القواعد الدولية للمحاسبة والتدقيق وتطوير العمل الاداري والمحاسبي باتجاه تحسين الشفافية وترشيد الادارة.

■ **هل يستفيد النظام المصرفي والاقتصادي بشكل عام من انخفاض تمويل البنوك للدولة وتحويلها الى تمويل امور اخرى متعلقة بالانتاج والقطاع الخاص؟**

■ **اين اصبحت اموال "باريس-3" ومتى نتوقع قدومها؟ واين ستوظف وهل ستساعد الاقتصاد اللبناني على المدى الطويل؟ علماً ان هناك حديثاً عن ان المصارف اللبنانية لها قدرةً تكاد تكون موازية على دعم الاقتصاد اللبناني؟**

□ تعلمون، ان مشكلة الدين العام البالغ حاليا نحو50 مليار دولار تشكل موضع الثقل الاساسي في الازمة المالية التي تعانيها موازنة الدولة. وهي ايضا احدى المعوقات الاساسية التي تكبح النمو وتؤثر سلباً على مخططات الحكومة لمعالجة ازمة الاقتصاد وتكبير حجمه.

وما زاد من حجم المشكلة وتأثيرها في السنوات الاخيرة، ان خدمة الدين باتت تستنزف الشريحة الاكبر من واردات الموازنة وتسبب باستمرار العجز الذي يسبب بدوره تنامي كتلة الدين، ولذا فان جهود الحكومة يجب ان تركز على كسر هذه الحلقة المفرغة التي تنذر بتداعيات مؤلمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ونحن نواكب بدورنا كهيئات اقتصادية وكقطاع مصرفي تحديداً هذه الجهود بالتأييد وبتوفير الدعم المطلوب من قبلنا معنوياً ومادياً.

ومن المهم الاشارة الى ان واجبات المصارف تجاه المؤسسات لا تعفي الدولة بل على العكس يجب ان تحفزها وكافة اصحاب القرار وفعاليات مجتمعنا الحي على ارساء رؤية وبرنامج متكامل وبغية تحصين الوضع المالي والنقدي في وجه استمرار ظروف اقتصادية داخلية وخارجية صعبة، من جهة، ومن اجل خلق بنية ملائمة للنمو المستدام واستحداث فرص العمل على المديين المتوسط والبعيد مما يساهم في احداث تحول في المسار الاقتصادي العام..

ورغم الظروف السائدة في العالم وفي لبنان والمنطقة، حرصت المصارف على توفير التمويل الضروري لكافة الانشطة الاقتصادية وبأفضل الشروط التي تسمح بها معطيات البلد والسوق. ومواكبة عملائنا في لبنان والخارج من خلال شبكة فروعنا ومراسلينا . كما نساهم بتنمية اعمال العملاء مع توجه العديد من مصارفنا الى الانتشار في البلدان العربية المجاورة والبعيدة ، مما يفتح لرجال الاعمال لدينا أسواقاً وآفاقاً جديدة .

اما لجهة التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص فانها تزيد عن 85% من الناتج المحلّي الاجمالي ، وهي نسبة قريبة من تلك السائدة في العديد من الدول التي يعتبر فيها القطاع المصرفي الممول الرئيسي للاقتصاد. ويعزى التباطؤ الذي حصل عام 2009 في نمو التسليفات، الى سياسة المصارف الاحترازية في شأن الاقراض لبعض الأنشطة الاقتصادية التي تعاني ركوداً ظاهراً ، وانخفاض الطلب على الاقتراض من قبل المؤسسات بسبب الاوضاع الاقتصادية السائدة في المنطقة.

أما بالنسبة لمؤتمر باريس3، فإننا نؤكد اهمية استثمار المخصصات المالية والتمويلية الناتجة عن المؤتمر المذكور التي يتواصل تدفقها وبوتيرة مرضية رغم الازمة المالية من جهة، وتأخر الحكومة في تنفيذ التزاماتها الاصلاحية بسبب الاوضاع الداخلية المعروفة من جهة أخرى، وما يصل يتم استثماره بشكل فعال . خصوصاً الدعم المخصص للتمويل في القطاع الخاص حيث يعمل البنك المركزي وجمعية المصارف باستمرار على تنسيقه من خلال انتاج الاليات المناسبة بضخ التمويل .كذلك يتم التعاون مع مؤسسات تمويل عربية ودولية لضمان اخراج القطاع الخاص اللبناني من تداعيات الازمات السابقة واعادة وضع مؤسساته على مسار النمو المستدام.

□ أضاف طربيه متحدثاً عن أداء مصرف الإعتماد اللبناني الذي يتول رئاسة مجلس إدارته العامة، الذي أضاف أنه فيما يتعلق بمجموعة الإعتماد اللبناني، فقد حققت تطوراً" نوعياً" خلال العام 2009 حيث فاقت المؤشرات ونسب النمو على مختلف الأصعدة النسب الوسطية المحققة لدى القطاع المصرفي اللبناني، مثبتاً" بذلك مركزه الريادي بين المصارف الكبرى. كما بلغ معدل نمو في إجمالي الموجودات خلال النصف الأول من العام 2009 نسبة 10.1 في المئة ليصل مجموعها إلى حوالي 4.90 مليار دولار أميركي في 30/6/2009 (مقارنة بمعدل نمو بلغ 8.7 في المئة خلال النصف الأول من العام الفائت). كما إرتفعت ودائع الزبائن بنسبة 10.6 في المئة خلال النصف الأول من العام 2009 لتصل إلى 4.30 مليارات دولار أميركي في 30/6/2009 (مقارنة بمعدل نمو بلغ 8.6 في المئة خلال النصف الأول من العام الفائت). كذلك تطورت المحفظة التسليفية لدى الإعتماد اللبناني بقيمة 116 مليون دولار أميركي خلال النصف الأول من العام 2009 ليصل مجموعها إلى 1.11 مليار دولار أميركي في 30/6/2009. وقد حافظ المصرف على نسب سيولة عالية حيث شكلت السيولة الإجمالية لديه نسبة 73 في المئة من إجمالي الميزانية. كما بلغ معدل كفاية رأس المال وفقاً" لمتطلبات بازل-2 نسبة 13.3 في المئة وهي تفوق بأشواط الحد الأدنى المطلوب على المصارف التقيد به والبالغ 8 في المئة.

فيما يتعلق بالربحية، إرتفع صافي الدخل من الفوائد بمعدل 21 في المئة خلال النصف الأول من العام 2009 ليصل إلى 51.8 مليون دولار أميركي، كذلك بلغت الإيرادات من غير الفوائد قيمة 12.4 مليون دولار ليصل المردود المالي الإجمالي إلى 64.2 مليون دولار أميركي في 30/6/2009 مقارنة بمبلغ 61.4 مليون دولار أميركي خلال النصف الأول من العام 2008 (أي بزيادة حوالي 5 في المئة عن العام الفائت). كذلك بلغت الأرباح المجمعة الصافية عن النصف الأول من العام 2009 قيمة 27.8 مليون دولار أميركي وهي تفوق بنسبة 44 في المئة الأرباح المحققة خلال نفس الفترة من العام الفائت (بعد إستبعاد الإيرادات الإستثنائية التي حصل عليها المصرف خلال العام 2008 والتي لم تتكرر خلال هذا العام) مما جعله في المرتبة الرابعة بين المصارف اللبنانية لجهة نسب المردودية على الموجودات وعلى الأموال الخاصة. ويحقق بنك الاعتماد اللبناني ميزات خاصة متواصلة التراكم ومنها قدرة المجموعة على محاكاة النمو المستدام والمدروس، سواء في جانب المؤشرات الاساسية للاداء المالي والاهم فيها الملاءة المرتفعة ومتانة المركز المالي وسلامة العمليات والاستثمارات، أو في جانب الخدمات التي تراعي تلبية الحاجات الفعلية للعملاء الراهنة والمستقبلية وتوازن بدقة بين صيرفة التجزئة (Retail Banking) وصيرفة الشركات والمؤسسات (Corporate) إلى جانب الخدمات الموازية (Para Banking).

– امتلاك روح المبادرة، "فالاعتماد اللبناني" هو من اول البنوك اللبنانية التي اعتمدت التكنولوجيا الحديثة في العمليات المصرفية والمالية، واول من اسس وامتلك واصدر وادار البطاقات الائتمانية وشركاتها المتخصصة.

– المبادرة إلى التوسع الخارجي في البلدان العربية والاوروبية والافريقية، اضافة إلى مبادرات استثمارية كان اهمها تأسيس بنك الاعتماد اللبناني للإستثمار ضمن فئة مصارف الاعمال المتخصصة بالتمويل المتوسط والطويل الاجل. ويلعب بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار، منذ تأسيسه ، دوراً حيوياً في مجال اختصاصه ويحفل سجله بانجازات رائدة في ادارة وتسويق اصدارات محلية ودولية لاوراق مالية وحكومية وخاصة يتم تسجيلها في بورصات واسواق مالية ودولية.

كما يلعب البنك دوراً رائداً في قطاع الوساطة المالية

وادارة الاموال والتسليفات المتوسطة والطويلة الاجل لصالح الافراد والمؤسسات. ولديه قدرات متقدمة على المستويات البشرية والفنية والمالية اثبتت جودتها وكفاءتها في ادارة عمليات مالية ذات طابع استراتيجي في لبنان وخارجه على مستويي التمويل واصدارت الاوراق المالية على انواعها.

ويهمنا ان نذكر في هذا المجال، ان بنك الاعتماد اللبناني للاستثمار كان من اول البنوك اللبنانية التي نجحت في فتح السوق المحلية امام استقطاب مصادر تمويل دولية من خلال طرح وتسويق الاصدارت الحكومية والخاصة في البورصات الدولية. بما في ذلك اصدارات ناجحة لصالح بنك الاعتماد اللبناني. وقد كرس الانطلاق المبكر لبنك الاعتماد اللبناني للاستثمار جانباً مهماً من الخيارات الاستراتيجية لمجموعتنا المصرفية التي تسجل تطوراً مستمراً في بنيتها وهيكليتها وتنوع ادواتها وخدماتها لتستحق بجدارة صفة "السوبرماركت المالي" أو المجموعة المالية المصرفية الشاملة التي تضم إلى جانب بنك الاستثمار، البنك التجاري الام والبنك الاسلامي اللبناني وشركة التأجير التمويلي وشركة التأمين وشركات ناشطة في حقول الوساطة والاستثمار العقاري والتحصيل والسياحة ومساهمات نوعية في شركات ادارة واصدار البطاقات الائتمانية والصرف الالكتروني. ومن ناحية عمليات الدمج والتملك يتمتع الإعتماد اللبناني بخبرات واسعة في هذه المضمار حيث أقدم على تنفيذ عمليات حيازة متتالية لمصارف أخرى منها مصرفي فرست فينسيان وكابيتال تراست (عام 1994) كما أنجز عملية تملك موجودات بنك اميركان إكسبرس في لبنان (عام 2000)، كل ذلك للدلالة على أن الاعتماد اللبناني يتمتع بالكفاءات اللازمة لإنجاز هكذا عمليات مع ما تتطلبه من دقة في التنفيذ وخبرة مصرفية واسعة.

ولناحية عمليات الدمج والتملك، لا يزال الاعتماد اللبناني لاعباً "أساسياً" في هذا المضمار وهو ساع دائماً" لإقتناص أي فرصة جدية قد تتوفر على الساحة المصرفية اللبنانية أو حتى في أسواق خارجية تخدم إستراتيجية التوسع والإنتشار التي ينتهجها. وبالفعل فقد قام مؤخراً" بعملية فحص ميداني لمصرفين خارجيين متواجدين في ساحل العاج دون أن تؤدي هذه العملية إلى النتيجة المرجوة نظراً" لعدم توفر الجدوى المالية المرتقبة منها. أما فيما يتعلق بعمليات التوسع الخارجي، وهي سياسة تنتهجها غالبية المصارف اللبنانية الكبرى لتوسيع إنتشارها الجغرافي وتوظيف فوائض السيولة لديها خاصة بعد أن ضاقت بها السوق المحلية وذلك بهدف دخول أسواق جديدة وبخاصة تلك التي يتواجد فيها إنتشار جاليات لبنانية وعربية. فمن جهة الإعتماد اللبناني، وإضافة إلى تواجده الخارجي حالياً" في قبرص والبحرين وكندا (مكتب تمثيلي)، فقد أتم التحضيرات اللازمة لفتح مصرفين تابعين له في كل من السنغال والعراق وذلك بمشاركة رجال أعمال ومستثمرين خارجيين بهدف توسيع إنتشاره الجغرافي مرتكزاً" على عوامل القوة التي يتمتع بها من قدرات ذاتية عالية وكفاءات مصرفية شابة ومنتجات وخدمات متطورة وخبرة واسعة في حقول صيرفة التجزئة والصيرفة الإلكترونية وتكنولوجيا المعلومات ليضعها في خدمة شريحة واسعة من العملاء في لبنان والخارج.

د. طربيه، رئيس ومدير عام بنك الإعتماد اللبناني: فاقت مؤشراتنا النسب الوسطية المحققة في القطاع المصرفي اللبناني

■ ما هي الجوائز التقديرية التي حصل عليها مصرفكم (إن وجدت) من جهات إقليمية ودولية خلال السابق والعام الحالي؟

عام 2009 حازت المجموعة المصرفية للاعتماد اللبناني ش.م.ل. على جائزة تقدير Bizz Awards 2008 قدمتها المؤسسة الأميركية World Confederation of Businesses. وكان الاعتماد اللبناني المؤسسة الوحيدة من لبنان التي تم اختيارها لهذه الجائزة. قبل ذلك، نال الاعتماد اللبناني جائزة Gold Award for Excellence and Business Prestige قدمتها مؤسسة Business Initiative Directions خلال مؤتمر Quality Summit في نيويورك عام 2008 تقديراً لأدائه القوي وقدرته على المنافسة والنمو والتميز.